

استبيان بشأن "حقوق الإنسان للمرأة في عالم العمل المتغير"

يعرض الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء و الفتيات تقريراً مواضيعياً عن "حقوق الإنسان للمرأة في عالم العمل المتغير" خلال الدورة الرابعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان التي تعقد في حزيران/يونيو 2020. وسيجري إعداد هذا التقرير في إطار تركيز الفريق العامل على المجالات الرئيسية التي تؤثر على حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وهو يهدف إلى إعادة تأكيد حق المرأة في المساواة والتصدي للتراجع في هذا المجال. ويقدم المرفق أدناه لمحة عامة عن نطاق هذا التقرير.

وفي هذا الصدد، يود الفريق العامل أن يلتمس آراء الدول والجهات المعنية للاسترشاد بها عند إعداد هذا التقرير، بما يتسق مع ولايته المتمثلة باتتباع نهج بناء يقوم على الحوار مع الدول والجهات المعنية الأخرى لمعالجة مسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة. ولا بد من إرسال المقترحات في مهلة أقصاها 30 أيلول/سبتمبر 2019 إلى البريد الإلكتروني wgdiscriminationwomen@ohchr.org، وستنشر على الصفحة الإلكترونية للفريق العامل، ما لم يطلب خلاف ذلك.

الأسئلة الرئيسية

- ما هي الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على حقوق الإنسان للمرأة في عالم العمل في بلدكم وما هي آثارها:
 - على أنواع العمل وعدد فرص العمل المتاحة للمرأة، ونوعية العمل وظروفه (بما في ذلك الحصول على الحماية الاجتماعية والأجر المتساوي)؟
 - على سلامة المرأة في مكان العمل (بما في ذلك العنف والتحرش الجنسي)؟
 - على حقوق المرأة في التنظيم والمطالبة بحقوقها؟
- ما هي الممارسات الواحدة الناشئة في بلدكم لضمان إعمال حق المرأة في العمل وحقوقها في مكان العمل، في سياق التقدم التكنولوجي، والتغير الديمغرافي، واستمرار العولمة، والتحول نحو الاستدامة؟ (القوانين؛ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات سوق العمل؛ البرامج).

أسئلة محددة

التكنولوجيا

- كيف يؤثر التقدم التكنولوجي على المرأة في مكان العمل في بلدكم؟ (مثل زيادة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحكم الآلي، والتعلم الآلي، والتشغيل الآلي)
 - ما هي بعض الممارسات الجيدة في مجال دعم النساء للاستفادة على قدم المساواة من التقدم التكنولوجي؟ (القوانين، السياسات الاقتصادية والاجتماعية، التدابير المؤسسية، القواعد التنظيمية، الإجراءات من قبل أصحاب العمل)

"سوق العمل المستقل" و"الخدمات تحت الطلب"

- كيف يؤثر ظهور أشكال العمل الأكثر مرونة، مثل "سوق العمل المستقل" و"الخدمات تحت الطلب" على المرأة في مكان العمل في بلدكم؟

- ما هي تداعيات زيادة المرونة على الأمن الوظيفي، ومسؤوليات المرأة في توفير الرعاية، والتحرش، والعنف؟
- من هي أكثر الفئات النسائية التي يرجح أن تتأثر بهذا النوع من العمل؟
- ما هي بعض الممارسات الجيدة لضمان حصول المرأة على الحماية الاجتماعية في القطاع غير النظامي أو العمل "تحت الطلب"؟ (القوانين، السياسات الاقتصادية والاجتماعية، التدابير المؤسسية، القواعد التنظيمية، الإجراءات من قبل أصحاب العمل)
- ما هي الممارسات الجيدة للمرأة في التنظيم ضمن مجموعات في سياق أشكال العمل الأكثر مرونة.

التغير الديمغرافي

- كيف يؤثر التغير الديمغرافي في بلدكم على المرأة في مجال العمل؟
 - ما هي الآثار المترتبة على ارتفاع نسبة كبار السن و"الطفرة الشبابة"؟
 - ما هي السياسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لضمان أن النمو في قطاع الرعاية يولد فرص العمل اللائق للمرأة؟ ما هي بعض الممارسات الواعدة الناشئة؟ (القوانين، السياسات الاقتصادية والاجتماعية، التدابير المؤسسية، القواعد التنظيمية، الإجراءات من قبل أصحاب العمل)

التحول نحو الاستدامة

- ما هي التدابير اللازمة لكفالة استفادة المرأة على قدم المساواة من التحول نحو الاستدامة في بلدكم؟ ما هي بعض الممارسات الواعدة لضمان أن الوظائف الخضراء لا تكرر أوجه عدم المساواة بين الجنسين السائدة في قطاعات أخرى (مثل الفصل المهني والفجوة في الأجور بين الجنسين)؟

مرفق

لمحة عامة عن التقرير

تتمثل الأهداف المحددة للتقرير المواضيعي والسياق الذي قاد الفريق العامل إلى إجراء هذا التحليل المواضيعي في ما يلي:

- التعمق في فهم الآثار المترتبة على حقوق الإنسان للمرأة في مكان العمل في ظل الاتجاهات الكبرى التي تغير عالم العمل، بما في ذلك التقدم التكنولوجي، والتغير الديمغرافي، والعولمة، والتحول نحو الاستدامة؛
- تحديد الفرص المتاحة والمخاطر التي تهدد حق المرأة في العمل وحقوق المرأة في مكان العمل (مثل الوصول إلى العمل اللائق، واستحقاقات مكان العمل، والمساواة في الأجور، وتقديم الدعم لتحقيق التوازن بين العمل المدفوع الأجر ومسؤوليات الرعاية، والتحرر من التمييز والتحرش والعنف، ودعم العمل الجماعي للمرأة وحققها في التنظيم، وغيرها)
- تحديد النهج الواعدة وتقديم توصيات من أجل النهوض بحقوق الإنسان للمرأة وحمايتها في عالم العمل المتغير.

لا يزال سد الفجوة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان للمرأة في عالم العمل، من أكثر التحديات الاقتصادية والاجتماعية إلحاحاً أمام المجتمع العالمي اليوم. وفي عام 2018، بلغ المعدل العالمي لمشاركة المرأة في القوى العاملة 48.5 في المائة، وهو أقل بـ 26.5 نقطة مئوية من معدل مشاركة الرجل¹. وعلى الرغم من أن الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة قد تقلصت في معظم المناطق، لا تزال الفجوة كبيرة بشكل خاص في الدول العربية، وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، ومن المتوقع أن تبقى كذلك في المستقبل القريب².

ولا تزال تشوب ظروف عمل المرأة ونوعيته أوجه قصور كبيرة. فعلى الصعيد العالمي، لا تزال مشاركة المرأة تتركز في الوظائف الأقل أجراً، والوظائف الهشة بما في ذلك القطاع غير النظامي، مع محدودية أو انعدام فرص الحصول على ظروف العمل اللائق والحماية الاجتماعية. وفي البلدان المنخفضة الدخل، تعمل 92 في المائة من النساء بصورة غير نظامية (مقارنة مع 87.5 في المائة من الرجال)، مع فرص محدودة للحصول على حقوق العمل والحماية الاجتماعية التي يتمتع بها العاملون بموجب عقود عمل نظامية³. والفجوة الأكثر وضوحاً بين الجنسين هي في نسبة العاملين بشكل غير نظامي الذين لا يتقاضون أي أجر أو راتب مباشر، مثل أفراد الأسرة من دون أجر في المزارع أو المؤسسات الأسرية (28.1 في المائة بين النساء، مقابل 8.7 في المائة بين الرجال)⁴.

ولا يزال التمييز المنهجي يعيق تمتع المرأة بحقوقها في العمل وحقوقها في مكان العمل في جميع أنحاء العالم⁵. ويبقى العائق الكبير أمام انخراط المرأة في العمل المدفوع الأجر والنهوض بمشاركة المرأة في

¹ ILO (2018). World Employment and Social Outlook: Trends for Women 2018 – Global snapshot International Labour Office – Geneva: ILO, 2018.

² المرجع نفسه.

³ ILO (2018). Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture. ILO, Geneva

⁴ المرجع نفسه.

⁵ تعترف اتفاقيات منظمة العمل الدولية بالأهمية المحورية للحق في العمل — في العمالة الكاملة والمنتجة — وللحقوق في مكان العمل — عدم التمييز، وظروف العمل المنصفة، والأمن، والعدالة. لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على UN Women (2016) Progress of the World's Women, Chapter 2, pp. 70-71.

الحياة العامة، تحملها مسؤولية غير متكافئة في أعمال الرعاية والعمل المنزلي من دون أجر. ولهذا الواقع تداعيات كبيرة على المرأة، تشمل التمييز العمودي والأفقي ضد العاملات (الناجم مثلاً عن تركّز عمل المرأة في القطاعات غير النظامية وذات الأجور المنخفضة، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين في الوظائف المرتفعة الأجر ومراكز النفوذ)، وانتشار التمييز القائم على نوع الجنس في مكان العمل، وارتفاع حالات التحرش الجنسي والعنف. ويتطلب إعمال حق المرأة في العمل إزالة الحواجز التي تعيق مشاركتها في القوى العاملة، مثل الحواجز القانونية والحواجز الاجتماعية والثقافية ومنها عدم تركيز السياسات العامة على دعم الرعاية وتوفير فرص العمل اللائق وغيرها⁶. وهو يشمل أيضاً ضمان ظروف لائقة في مكان العمل، بما في ذلك المساواة في الحصول على الاستحقاقات والمساواة في الأجر، وإزالة الحواجز التي تعيق حصول المرأة على فرص متساوية في التدرج الوظيفي والوصول إلى المناصب القيادية، والتحرر من العنف والتمييز والتحرش، وإتاحة الظروف المؤاتية لمشاركة المرأة في العمل الجماعي وصنع القرار.

ويشهد سياق حقوق المرأة في عالم العمل تحولاً جذرياً، لا سيما مع التقدم التكنولوجي، لا بل أيضاً التغيرات الديمغرافية الهامة واستمرار العولمة⁷. وضخامة حجم هذه التغيرات وسرعتها غير مسبوقتين، وهي تحدث في وقت يزداد فيه التركيز على تهيئة مستقبل مستدام. والواقع أن التاريخ لم يشهد على أي تغيير صناعي أو تكنولوجي محايد من حيث نوع الجنس.

وتزامناً مع التقدم التكنولوجي والتغير الديمغرافي، تزداد مستويات ردات الفعل والآراء المناهضة لحقوق المرأة في مختلف أنحاء العالم وهي تؤثر على حقوق المرأة في العمل. فغالباً ما تعتمد النزعات المحافظة والمتطرفة المتزايدة إلى إساءة تفسير "الدين" والتقاليد و"الثقافة" للتصدي للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتعزيز أدوار الجنسين التقليدية، ولا سيما فيما يتعلق بأدوار الجنسين في الأسرة وحقوق المرأة وصحتها الجنسية والإنجابية. وفي بعض السياقات، يتضارب مفهوم المساواة بين الجنسين مع حقوق المرأة، ويفسر على نحو مُضلل بأنه "أيديولوجية" تتعارض مع القيم الأسرية. وتؤدي هذه الضغوطات إلى حرمان المرأة من الحصول على التعليم والفرص الاقتصادية، بما في ذلك الحق في العمل.

وقد أدت النماذج الاقتصادية السائدة والقائمة على التحرير المالي وضعف التنظيم، إلى جانب دورات الازدهار والكساد الموجهة نحو الأرباح القصيرة الأجل، إلى اقتصاد عالمي تسوده حالة من عدم اليقين والضعف وتفاوتات أخذة في الاتساع. ومع تغيير هيكل العمل على مدى العقود الأخيرة أيضاً ظهرت أوجه ضعف جديدة ناجمة عن تزعزع مكان العمل بسبب زيادة السلاسل الإمداد العالمية، والتعاقد من الباطن، واستخدام أشكال العمل المرنة. وتطرح هذه الاتجاهات تحديات أمام المرأة في مجال العمل الجماعي والتنظيم وهو أمر بالغ الأهمية من أجل حماية حقوق المرأة في العمل.

وما لم تعالج أوجه عدم المساواة بين الجنسين ولم تقيّم التهديدات الجديدة بشكل كامل، يبقى الخطر داهماً في استمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين لا بل تفاقمها في عالم العمل المستقبلي. إن إرساء عالم عمل يضمن استفادة المرأة ومساهمتها على قدم المساواة مع الرجل، يتطلب إعادة صياغة هيكل العمل والاقتصاد لوضع حقوق الإنسان للمرأة في صميمهما.

⁶ تعرّف منظمة العمل الدولية العمل اللائق على أنه العمل المنتج والمدّر لدخل عادل، والأمن في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأسر، وإمكانات أفضل لتطوير الذات والاندماج في المجتمع، وحرية التعبير عن الشواغل وحرية التنظيم والمشاركة في القرارات التي تؤثر على العاملين، وشروط متساوية في المعاملة بين الرجال والنساء.

⁷ ILO (2017) Inception Report for the Global Commission on the Future of Work

في هذا السياق، يتناول التقرير عدة اتجاهات كبرى من شأنها أن تؤثر على حقوق الإنسان للمرأة فيما يتعلق بالعمل في المستقبل، بالاستناد إلى المواضيع الرئيسية التي حددتها اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية⁸.

التقدم التكنولوجي يقود تغييرات كبيرة في عالم العمل، مع زيادة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، والتشغيل الآلي. ولهذا التقدم آثار كبيرة على حصول المرأة على فرص العمل، وأنواع الوظائف المتاحة لها، وحقوقها في مكان العمل. وقد تبين أن زيادة نفاذ المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أتاح وصول رائدات الأعمال إلى الأسواق والمعلومات. ومع ذلك، لا تزال الفجوة الرقمية تؤثر سلباً على النساء الأكثر تهميشاً، وقد أتاحت التكنولوجيات الجديدة مجالات جديدة للعنف والتحرش ضد المرأة.

وتباين الآراء بشأن كيفية تأثير نظم التشغيل الآلي على عمل المرأة، وتختلف بين المناطق والبلدان. ويشير تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2018، يستند إلى بيانات من الولايات المتحدة، إلى أن 1.4 مليون فرصة عمل في الولايات المتحدة ستكون مهددة في عام 2026، و 57 في المائة من هذه الوظائف تتولاها حالياً النساء⁹. وفي بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تشغل المرأة معظم المهن التي من المرجح أن تخضع للتشغيل الآلي، وستكون بالتالي أكثر عرضة من الرجل لخطر البطالة¹⁰. أمّا في الأرجنتين، فتواجه الوظائف التي تتولاها النساء احتمال التحوّل نحو التشغيل الآلي بنسبة 61.3 في المائة، في حين تبلغ هذه النسبة 66.1 في المائة في الوظائف التي يتولها الرجال¹¹. وفي مستقبل تقود فيه التكنولوجيا عملية إيجاد فرص العمل، يطرح تحدي رئيسي يتمثل في نقص تمثيل المرأة في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ممّا يحد من إمكانية حصولها على فرص العمل في المجالات العالية النمو والمرتفعة الأجر¹².

ويؤدي التقدم التكنولوجي أيضاً إلى تغيير نوع العمل المتاح، إلى جانب نمو الوظائف في سوق العمل المستقل أو الوظائف تحت الطلب¹³. ومع أن هذه الوظائف قد تتيح المرونة، فإنها غير آمنة في أغلب الأحيان ولا توفر الاستحقاقات اللازمة والحماية الاجتماعية وفرص العمل اللائق¹⁴. وعلى نطاق أوسع، من المتوقع تنامي العمل غير النظامي في المستقبل، ما يطرح تحديات كبيرة أمام الحصول على الحماية الاجتماعية وتحقيق الأمن الاقتصادي للمرأة.

التغير الديمغرافي يواصل أيضاً تغيير عالم العمل بطرق مختلفة. ففي البلدان المتقدمة ترتفع نسبة السكان من كبار السن في حين أن معدلات الخصوبة منخفضة، أمّا في البلدان النامية فترتفع نسبة السكان الشباب وغالباً ما يشار إلى هذه الظاهرة بـ"الطفرة الشبابية"¹⁵. ولارتفاع نسبة كبار السن آثار كبيرة على المساواة

⁸ المرجع نفسه.

⁹ WEF (2018) Towards a Reskilling Revolution. World Economic Forum

¹⁰ ILO (2018) Issue Brief: No.6 The impact of technology on the quality and quantity of jobs

¹¹ المرجع نفسه.

¹² OECD (2017) Going Digital: The Future of Work for Women

¹³ De Stefano, Valerio. (2016) The rise of the "just-in-time workforce": on-demand work, crowd work and labour protection in the "gig-economy" International Labour Office, Inclusive Labour Markets, Labour Relations and Working Conditions Branch. - Geneva: ILO, 2016 Conditions of work and employment series; No. 71.

¹⁴ ILO (2018) Digital labour platforms and the future of work: Towards decent work in the online world

International Labour Office.

¹⁵ United Nations Department of Economic and Social Affairs/Population Division (2017) World Population

Prospects: The 2017 Revision, Key Findings and Advance Tables:

بين الجنسين. فالفرق بين النساء في سن الشيخوخة يطرح شاغلاً رئيسياً متعلقاً بعدم الحصول على الحماية الاجتماعية، وانخفاض نسبة المشاركة في العمل المدفوع الأجر خلال دورة الحياة، والفجوة في الأجر بين الجنسين، وانخفاض احتمال ملكية الأصول. ويؤدي ارتفاع نسبة كبار السن أيضاً إلى زيادة الطلب على الرعاية، من أعمال الرعاية المدفوعة وغير مدفوعة الأجر، مع آثار كبيرة بالنسبة على قضايا الجنسين. وحالياً، من بين كل خمس نساء عاملات مقابل أجر، امرأة تعمل في قطاع الرعاية¹⁶. وسيؤدي نمو الوظائف في قطاع الرعاية إلى زيادة فرص العمل المتاحة للمرأة، غير أن الشاغل الرئيسي هو نوعية هذا العمل وشروطه فضلاً عن خطر استغلال مجموعة أخرى من العاملات في مجال الرعاية لإتاحة المجال للمرأة للعمل في الوظائف المدفوعة الأجر (سلسلة الرعاية العالمية).

العولمة تتسم بزيادة المعاملات البشرية والمالية والاقتصادية والتكنولوجية والاتصالات عبر البلدان والمناطق. وفي البلدان النامية، اكتسب النمو المرتكز على التصدير، من خلال مثلاً إنشاء مناطق تجهيز الصادرات والمناطق الصناعية، أهمية متزايدة لكنه لم يساهم بالضرورة في إيجاد فرص العمل اللائق، بل إن فرص العمل الجديدة هي بشكل عام أقل أمنياً واستقراراً. فعلى سبيل المثال، سجلت في البلدان النامية خلال السنوات الأخيرة أعداد كبيرة من النساء اللواتي يعملن في التجميع في مجال الصناعة التحويلية ضمن مناطق تجهيز الصادرات، وهي مناطق قد لا تطبق فيها معايير العمل والمعايير البيئية بالكامل أو لا تطبق البتة، ما يعرض المرأة لظروف عمل سيئة¹⁷.

ومع التخفيف من صرامة أنظمة العمل والأنظمة البيئية في بعض البلدان، عمد بعض الشركات المتعددة الجنسيات إلى خوض "سباق نحو الأسفل" بحثاً عن البلدان التي تكون فيها متطلبات السلامة والظروف العادلة واللائقة في العمل أقل صرامة. كما سعت الحكومات إلى تزويد الشركات المتعددة الجنسيات باليد العاملة المنخفضة الأجر من دون إيلاء اهتمام كاف لمعايير السلامة والمعايير البيئية وذلك في إطار جهودها الرامية إلى جذب الاستثمارات. ومن الأمثلة الكارثية على ذلك انهيار مبنى رانا بلازا في عام 2013 الذي أودى بحياة أكثر من 1,000 شخص نتيجة ظروف العمل غير الآمنة. ولا شك في أن العولمة ستستمر مع ما تحدثه من تحولات مثل زيادة الاستعانة بالمصادر الخارجية في قطاع الخدمات في البلدان النامية، ولكن لا بد من التركيز على توفير ظروف العمل اللائق واستيفاء معايير العمل والمعايير البيئية، كخطوات حاسمة لضمان تمتع المرأة بحقوق الإنسان في مكان العمل.

للاستدامة والتحول العادل أهمية بالغة في عالم العمل المتغير. فالأنماط غير المستدامة للتنمية والتدهور البيئي تؤثر بشكل خاص على البلدان المنخفضة الدخل والفئات السكانية الضعيفة، وتؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين لأن النساء والفتيات كثيراً ما يتضررن على نحو غير متكافئ من الصدمات والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولا بد من أن يبنى مستقبل العمل وسبل العيش على أنماط التنمية الشاملة للجميع التي تعمل على الحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق العدالة الاقتصادية وضمان الاستدامة البيئية¹⁸.

<http://blogs.worldbank.org/developmenttalk/youth-bulge-a-demographic-dividend-or-a-demographic-bomb-in-developing-countries>

¹⁶ ILO (2017) Care Work and Care Jobs for the Future of Decent Work. Geneva: ILO

¹⁷ Matthew Amengual and William Milberg, *Economic development and working conditions in export processing zones: A survey of trends* (Geneva, ILO, 2008).

¹⁸ ILO. 2019. Global Commission on the Future of Work. Work for a Brighter Future. ILO, Geneva

وغالبا ما تضطلع المرأة بدور هام في الحفاظ على البيئة الطبيعية ولا سيما في البلدان النامية¹⁹. ويمثل تنامي التحركات المناصرة للمساواة بين الجنسين والقضايا البيئية أحد التطورات الهامة التي شهدتها العقود الأخيرة. ومن الأمثلة على ذلك التحركات المطالبة بالنهوض بحقوق الفلاحات، التي تدعو إلى تعزيز رؤية للزراعة الصغيرة النطاق تقوم على الحفاظ على النظم الإيكولوجية والسيادة الغذائية، وإلى تحقيق المساواة للمرأة في الحصول على الأرض والمستلزمات الزراعية والموارد الطبيعية والتحكم فيها²⁰.

ومع التركيز على إيجاد فرص عمل جديدة في الاقتصاد الأخضر، تبقى الأدلة محدودة عن مدى استفادة المرأة مستقبلياً من الوظائف الجديدة التي أنشئت، ومدى استفادتها حالياً من تنمية المهارات والتعليم في هذه المجالات. وفي البلدان النامية يتركز عمل المرأة بشكل خاص على الوظائف الخضراء المنخفضة الأجر وغير الآمنة، مثل العمل غير النظامي في جمع النفايات وإعادة تدويرها. وغالبا ما تصبح هذه الوظائف عرضة للمخاطر مع التطورات التكنولوجية. وعلاوة على ذلك، ومع استمرار الاستثمار في الصناعات الاستخراجية، لا بد من التركيز على آثار الصناعات الاستخراجية الاستغلالية على المجتمعات المحلية وسبل العيش فيها، بما في ذلك زيادة التعرض لخطر الفقر والعنف ضد المرأة، فضلاً عن العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان.

¹⁹ الأمم المتحدة (2014). الدراسة الاستقصائية العالمية حول دور المرأة في التنمية، عن موضوع "المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة"، تقرير الأمين العام. A/69/156.

²⁰ <https://viacampesina.org/en/information-note-un-declaration-on-rights-of-peasants-and-other-people-working-in-rural-areas/>